Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 15- Issue 2 part2- December 2025 | المجلد ١٥- العدد ٢ ج٢ – كانون الأول ٢٠٢٥

"Political Violence in the Modern State: Its Forms, Mechanisms, and Containment Strategies"

[1] Researcher: Abdullah Salman Hassani
[1] Wasit University College of Law
1: Email: xxxxasas1994@gmail.com
2: Email:

DOI https://doi.org/10.37651/aujlps.2025.164348.1568
Submitted: 2/8/2025
Accepted: 8/9/2025
Published: 1/12/2025
Keywords:
State Violence
Political Philosophy
Political Realism
Modern Rationalism
Violence and Power
Legitimacy of Violence.

Abstract:

This research addresses the issue of state violence as a complex philosophical and political phenomenon, by tracing its conceptual development between two major intellectual schools: the political realism of Niccolò Machiavelli and the critical rationalism of Jacqueline Rose.

The study begins by analyzing Machiavelli's vision, as one of the earliest thinkers to regard violence as a legitimate tool of governance, necessary for preserving the state and maintaining order. In his renowned work The Prince, Machiavelli presents a pragmatic conception that legitimizes the use of violence whenever the state's interest demands it, thus creating a decisive rupture with the idealistic ethical frameworks that characterized the pre-Renaissance period.

The research then moves to deconstruct Jacqueline Rose's conceptualization, which approaches state violence from a contemporary critical perspective, focusing on the psychological and social dimensions of violence and the ways it is rationalized within modern rational structures. Rose argues that violence exercised by the state is no longer a temporary political necessity, but has become deeply embedded within rational systems themselves, making resistance to it more complex and profound.

Moreover, the research highlights the major transformations in the concept of violence throughout this long intellectual journey: from being a politically necessary physical act to becoming a system rooted in modern cultural and political structures.

Ultimately, the study concludes that understanding the philosophical foundations of state violence requires moving beyond traditional approaches that focus solely on its visible manifestations, toward an analysis of the deep structures that legitimize and perpetuate it. Thus, the research represents an attempt to expand the perspective on state violence as a complex intellectual phenomenon rather than merely a rigid political instrument.

.

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

العنف السياسي في الدولة الحديثة أشكاله، آلياته، واستراتيجيات احتوائه

[١] م.م عبد الله سلمان حساني
[١] كلية القانون جامعة واسط

الملخص:

يتناول هذا البحث مسألة عنف الدولة بوصفه ظاهرة فلسفية وسياسية معقدة، من خلال تتبع تطورها المفاهيمي بين مدرستين فكريتين أساسيتين: الواقعية السياسية عند نيكولو ميكافيلي، والعقلانية النقدية عند جاكلين روز.

ينطلق البحث من تحليل رؤية ميكافيلي، الذي يعدّ أحد أوائل المفكرين الذين نظروا إلى العنف كأداة مشروعة من أدوات الحكم، ضرورية لحفظ الدولة واستقرار النظام. في كتابه الشهير "الأمير"، قدّم ميكافيلي تصورًا براغماتيًا يشرعن استخدام العنف متى اقتضت مصلحة الدولة ذلك، مُحدثًا قطيعة مع التصورات الأخلاقية المثالية التي سبقت عصر النهضة.

وينتقل البحث بعد ذلك إلى تفكيك تصور جاكلين روز، التي تناولت عنف الدولة من منظور معاصر نقدي، مركزة على البُعد النفسي والاجتماعي للعنف، وعلى كيفية تبريره داخل الهياكل العقلانية الحديثة. ترى روز أن العنف الذي تمارسه الدولة لم يعد مجرد وسيلة سياسية طارئة، بل أصبح مدمجًا في البنية العقلانية ذاتها، مما يجعل مقاومته أكثر تعقيدًا وعمقًا.

كما يبرز البحث التحولات الكبرى التي طرأت على مفهوم العنف عبر هذه المسافة الفكرية الطويلة: من كونه فعلًا ماديًا مبررًا بالضرورة السياسية إلى كونه نظامًا متجذرًا في الأنظمة الثقافية والسياسية الحديثة.

يخلص البحث إلى أن فهم الأصول الفلسفية لعنف الدولة يتطلب تجاوز المقاربات التقليدية التي تركز على الفعل الظاهري للعنف، نحو تحليل البنى العميقة التي تشرعنه وتعيد إنتاجه. ومن ثم، يشكل البحث محاولة لتوسيع أفق النظر إلى عنف الدولة باعتباره ظاهرة فكرية مركبة، وليست مجرد أداة سياسية صلبة.

الكلمات المفتاحية:

عنف الدولة، الفلسفة السياسية، الواقعية السياسية، العقلانية الحديثة، العنف والسلطة، شرعية العنف.

المقدمة

قد يختلف الكثير بشأن مفهوم الدولة واسس وجودها، لكن لا يختلف أحد على ان وجود الدولة اثبتتها الضرورة الاجتماعية، فهي نوع من التنظيم الاجتماعي الذي يضمن امن المواطنين ضد الاخطار الداخلية والخارجية، فحتى ما يسمى بالفوضويين قد أفلت أفكارهم أو ماتت بشان، عدم ضرورة الدولة اما التيار الماركسي فهو لا يزال بانتظار تلك الحتمية اليوتيوبية التي لم تتحقق بزوال الدولة واشراق المجتمع الشيوعي!

مرت الدولة بمراحل عديدة تجعلها متباينة مع الأسس التي كانت قائمة عليها فالدولة في العصور القديمة تختلف عن شكل الدولة في العصور الوسطى، او الحديثة وعصر ما بعد الحداثة والازمنة السائلة، بسبب بروز ظواهر اجتماعية تمثل تحديًا للدولة وتجعلها تشعر بضرورة التغيير والتطور بما يتلاءم مع روح العصر.

ومن الموضوعات المثيرة للجدل والتي تعرضت الى المراجعة والنقد والتغيير هو موضوع الدولة والعنف فالدولة بحسب منظريها تتناقض مع نفسها حينما تفقد عناصر الاكراه، مع العلم أنه "لا شيء يبرر العنف وأن كل محاولة لفهمه هدفها أن نستطيع العمل بفاعلية على محاربته واستئصاله.

لذلك نحاول في هذه الورقة البحثية على تتبع فكرة الدولة والعنف.

اولًا: إشكالية البحث:

هل تمارس الدولة سلطتها بالقوة ام بالقانون، بالحق ام بالعنف وهل يمكن الحديث عن عنف تحتكره الدولة وما هي اشكاله، وهل يمكن افتراض وجود دولة لا تمارس العنف ومتى يتناقض عنف الدولة المشروع مع نفسه ويصبح عنفًا قمعيًا يتجاوز اخلاقيات الدولة ولماذا على الدولة ان تحتكر العنف. وهل تقاس قوة الدولة واهميتها باستخدامها للعنف ام بمدى قدرتها على التخلص منه وتحويل الصراع من صراع مادي الى فكري وأيديولوجي وقيمي.

ثانيًا فرضية البحث:

ان هناك علاقة الزامية بين الدولة والعنف، ومن خلال هذه العلاقة فان أي تغيير يحصل في طرفي المعادلة يقابله تغيير يصيب الطرف الاخر؛ لذلك فان العنف في مرحلة تأسيس الدولة يختلف عما هو عليه في الدولة الحديثة او دولة ما بعد الحداثة.

ثالثًا: مناهج البحث:

لقد اختير في هذا البحث المنهج الاستقرائي (Inductive Method) كمنهج رئيسي، نظرًا لملاءمته لدراسة ظاهرة العنف السياسي في الدولة الحديثة. حيث يقوم البحث على تحليل الأمثلة الواقعية لتجارب الدولة في مواجهة أشكال العنف المختلفة وآلياتها، ومن ثم استنتاج النتائج العامة المتعلقة باستراتيجيات احتوائه.

رابعًا: هيكلية البحث:

من اجل الإحاطة بموضوع البحث، فقد تكون من مبحثين الاول بعنوان: الأصول الفلسفية لعنف الدولة من واقعية ميكافيلي إلى عقلانية جاكلين روز، والمبحث الثاني بعنوان: النقد الفلسفي لعنف الدولة ومساءلة شرعيته.

I. المبحث الأول

الأصول الفلسفية لعنف الدولة من واقعية ميكافيلي إلى عقلانية جاكلين روز

تاريخيًا كان العنف يرافق دائمًا نشوء وتطور الدولة القائمة على أساس الأمة سواء من الناحية السياسية ام الاقتصادية، فقد بنيت الدولة الحديثة وبصورة خاصة في الغرب على إزالة الوحدات المحلية المُستغلة -الاقطاعية والعشائرية- وقد تم ذلك بأعمال عنف موجهة للقضاء على السلطات والزعامات المحلية التي كانت تتنازع على شرعية السلطات المركزية. ثم أعقب ذلك مرحلة محاولة وضع القيود على الممارسة الاعتباطية لهذا النوع من الاعمال، وذلك بتعيين وسائل العنف وبخاصة الشرطة والجيش ومن يسيطر عليهما مباشرة أي الملك المشرعون البيروقراطيات وذلك بواسطة الدساتير والموازنات والفصل بين السلطات واعلانات حقوق الانسان والمحاكم وغيرها[١].

I.أ. المطلب الأول

الأسس الفلسفية لتبرير عنف الدولة:

يمثل العنف أداة أساسية تمارسها الدولة لضمان استقرارها وحماية سيادتها، وقد حاول الفلاسفة والمفكرون عبر العصور تقديم تبريرات عقلانية لهذه الممارسة. فالأسس الفلسفية للعنف السياسي تستند إلى مفاهيم الشرعية، والسلطة، والنظام الاجتماعي، حيث يرى بعض المفكرين أن استخدام القوة أحيانًا يصبح ضروريًا للحفاظ على النظام، وفرض القانون، وتأمين المصلحة العامة. ويتناول هذا المطلب أبرز النظريات الفكرية التي فسرت ممارسة الدولة للعنف، مسلطة الضوء على الحجج الأخلاقية والسياسية التي تدعم شرعيته ضمن الإطار الحديث للدولة.

اولًا: العنف والدولة في لحظات التأسيس الاولى:

هناك من يرى أن اول من استعمل كلمة الدولة بمفهومها الحديث هو المفكر الإيطالي نيقولا ميكافيلي (١٥٢٧ - ١٤٦٩) حيث وردت في كتاب الأمير (il principe) بهذه العبارة: (كلها دول وهي أما جمهوريات أو امارات) وهذا المفهوم للدولة كان من الصعب ملاحظته في

(١) صادق الأسود، *علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده*، (العراق: دار الحكمة للطباعة والنشر، ١٩٩١)، ص: ٦٠٥ - ٦٠٤.

المصادر الأولى لكلمة الدولة ذلك ان ميكافيلي قصد باستعماله مصطلح ((دولة)) تحديد مفهوم الدولة كما هي معروفة الان سواء كانت جمهورية او ملكية.(١)

ويربط ميكافيلي بين مفهوم القوة وما ينطوي عليه من العنف وبين الدولة أي ((هي المنظمة المخولة بما تملك من سلطة فعلية، التحكم في استعمال القوة على شعب معين وفي حدود إقليم معين)) وقد اكد على عامل ((القوة في مفهوم الدولة بل ان القوة في نظره ليست مجرد شرط لوجود الدولة، بل هي الشرط الخاص المثبت لوجودها والضروري لديمومتها واستمراراها لذا فان رجل الدولة الذي يهمل استعمال القوة يأثم ضد الدولة في نظر ميكافيلي.(٢)

بالإضافة الى ان الأمير عند ميكافيلي هو الدولة بعينها، والنص الذي جاءنا به منذ نحو خمسة قرون انما هو تأسيس للدولة بغض النظر عن نظام الحكم.(٣) تحيلنا هذه الالتفاتة الى القول ان كتابات ميكافيلي، لم تكن تنظير نظري بل سعي فلسفي لمواجهة إشكاليات مجتمعية مهمة سببتها نزاع سيادة الامة والتهديدات الخارجية من جانب فرنسا واسبانيا. وميكافيللي يؤسس توجهه، في كتاب الأمير على أمرين جوهريين: فساد الطبيعة البشرية، ومتطلبات السلطة والحفاظ على الملك، فاذا كانت الغاية الأساسية هي الوصول الى السلطة والاحتفاظ بالملك فان على الأمير أن يعلم أنه يحكم بشرًا لا ملائكة وان هؤلاء البشر هم اشرار بطبيعتهم وهم يتصفون بشكل عام بنكران الجميل والتقلب... وإذا كان الأمير مخير بين حب الناس او خوفهم، فان عديه ان يعول على خوفهم اذا أراد الاحتفاظ بملكه.(٤)

بعد هذه المرحلة التأسيسية شهدت الدولة الكثير من التغييرات الراديكالية فبعد قرن من الزمن سياتي هوبز (١٦٧٩ - ١٥٨٨) بعد ميكافيلي ليضع مفهوم الدولة على سكة الحداثة وهو أحد منظري ما يعرف بالعقد الاجتماعي.

وصف توماس هوبز الدولة بالتنين البحري او الوحش الضخم (eviathan) فالدولة في نظره هي صاحبة القوة العليا غير المقيدة في المجتمع، وهي بهذا تعلوا فوق أي تنظيمات او جماعات أخرى داخل الدولة.

---

(١) محمود حيدر، *الدولة فلسفتها وتاريخها من الاغريق الى ما بعد الحداثة*، الطبعة الأولى، (العراق: دار الكفيل، ٢٠١٨)، ص ٢٦.

(٢) محمود حيدر، الدولة فلسفتها وتاريخها من الاغريق الى ما بعد الحداثة، مصدر سبق ذكره: ص ٢٧ – ٢٦.

(٣) المصدر نفسه: ص:٧٨

(٤) سيمغوند فرويد - البرت أنشتاين، *لماذا الحرب*، تقديم وتحرير، نادر كاظم، ترجمة: جهاد الشبيني، الطبعة الثانية، (الكويت: منشورا تكوين، ٢٠١٩)، ص١٣ .

وكان هوبز مهجوسًا بالامن وكان الامن احدى أخطر الكلمات في مذهبه السياسي فهي تحدد موضوع ومحتوى السياسي لأي دولة"[١]

فالمجتمع في حالة الطبيعة بحسب هوبز، تعرفه حالة (اللا امن)، فتحت حكم الدولة، يبقى خطر (اللا امن) قائمًا الى الحد الذي يقبل معه هوبز استثناءً واحدًا لالتزام المواطنين الطاعة لملكهم هو:

حين لا يتوصل هذا الأخير الى ضمان امنهم.[٢]

قوام الدولة اذًا عند هوبز هو هذا السلطان الذي أسمه الامن انه علة ابتداءها وصعودها واضمحلالها وضمور شأنها ومن ثم موتها... وبهذا المعنى فأن الانتقال من حالة الطبيعة الى الدولة المدنية هو الانتقال من خوف يكابده الانسان الى خوف يرتضى به ويقبله.[٣] اذا عرفنا ان هوبز وقبله ميكافيلي رواد المدرسة الواقعية التي تعتقد ان الأصل في الانسان هو الشر وأنه من حيث تكوينه الأصلي يعد مخلوقًا سيئًا انانيًا لا يبحث الا عن مصالحه الخاصة ولا يتوانى عن أي شيء في سبيل حصوله على مصالحه، وان علاقته مع الاخر مبنية على الخوف والعداء وتوقع ما هو سلبي منه، فان معرفة ذلك تجعلنا لا نندهش حينما يجعلون من الافراد مجرد قرابين من اجل الدولة وبالتالي اباحة استخدام العنف بشتى اشكاله من اجل الحفاظ على هذه الفكرة فكرة وجود دولة بسلطات مطلقة، دولة هي من جيل اللفياثان الكبير أو بالأحرى هذا الاله الفاني الذين ندين له بالسلام والدفاع.

فهم يضعون الدولة في ذروة القداسة كذلك فعل بعد زمن طويل هيجل حيث جعل الدولة معطى الهيًا كلي الجبروت والطاعة. ومثلهما فعل ماركس وكثيرون ممن رأوا الدولة بصفتها المعبود الأرضي الذي يجب ان يطاع بلا تردد.[٤]

ما قاد هؤلاء الفلاسفة الى جعل الدولة فوق الفرد وتقديسها هو كشفهم عن الطبيعة الإنسانية كما مر سابقًا لذلك اتاحت لهم هذه النظرة جواز المرور لاستخدام العنف والقوة من اجل الحفاظ على كيانها. ((الوحش المسخ الذي لابد منه للحد من شرور الانسان))[٥]

غير أن ثمة تناقض يثيره الفيلسوف الهولندي باروخ سبينوزا (١٦٧٧ - ١٦٣٢) وهو منظري التعاقد الاجتماعي، فهو يرى: اذا كان السبب الرئيسي الذي جعل فلاسفة العقد الاجتماعي ينظرون للدولة هو العنف والتنافس السائد في حالة الطبيعة فكيف ان الدولة تمارس

(١) محمود حيدر ، *الدولة المستباحة: من نهاية التاريخ الى بداية الجغرافيا*، (شركة رياض الريس للكتب والنشر ، ٢٠٠٤)، ص ٥.
(٢) محمد حيدر، الدولة فلسفتها وتاريخها من الاغريق الى ما بعد الحداثة، مصدر سبق ذكره: ص ٨١.
(٣) المصدر نفسه: ص ٨١.
(٤) المصدر نفسه ص: ٨٢.
(٥) مطاع صفدي، "دولة السلطة، دولة الجماعة"، *مجلة الفكر العربي المعاصر*، العدد ٢٤، شباط (فبراير)، (١٩٨٣): ص ٦٦.

العنف وتحتكره وهي التي قامت كما يفترض لأجل وأده وانهاءه، هذا التناقض يحيلنا الى موقف سبينزوا من مشروعية الدولة وغاياتها.

فغاية الدولة عند سبينزوا: ليست هي ترهيب الناس وتحويلهم إلى كائنات حيوانية وآلات صماء، بل هي ضمان حريتهم وأمنهم... قدم اسبينوزا بالشرط الذي يجب أن تقوم عليه الدولة، وهو أن تنبع سلطة إصدار القرار من الجماعة أو من بعض الأفراد أو من فرد واحد، ومضمون هذا القول هو أن سلطة الدولة تتمتع بوجود مستقل عن إرادات الأفراد والجماعة.

إضافة إلى ذلك يؤكد اسبينوزا على أن الحق الوحيد الذي تنازل عليه الأفراد هو الحق في أن يتصرف كل وفق ما يمليه عليه قراره الشخصي. وليس حقه في الحكم والتفكير. ومن ثمة فللفرد الحرية في الكلام وفي التفكير وفي إصدار الحكم اعتمادا على العقل، لا على المكر والخداع.

فليس للفرد الحرية في تغير أي شيء في الدولة بمحض إرادته، ووفقا لقراره الشخصي فقط. ومن ثمة فالحرية التي يدعوا إليها اسبينوزا هي حرية مقيدة بقيود العقل والقانون والسلطة المشتركة، وليست بحرية مطلقة، فالحرية المطلقة لم تكن ممكنة إلا في حالة الطبيعة، أما حالة الدولة فهي حالة القانون والسلطة المشتركة[١]. فاذن الدولة عند سبينزوا وسيلة وليست غاية بحد ذاتها كما رأينا في تنظيرات ميكافيلي وهوبز .

ومن الإشكالات الأخرى التي يثيرها سبينزوا هو وقوله: لما كان الحق الطبيعي لكل فرد محددًا بقدراته... فبقدر ما يفوض فرد ما طوعًا او كرها قدرته الخاصة الى فرد اخر ، فإنه يتخلى بالضررة عن حقه لهذا الاخر، ومن له سلطة مطلقة تتيح له اجبار الآخرين بالقوة والسيطرة عليهم بارهابهم بالعقاب الشديد، بحيث يخشاه الجميع، يكون له حق مطلق على جميع الناس، وهو لا حتفظ بهذا الحق الا بقدر احتفاظه بقدرته على تنفيذ ما يشاء"[٢] وحلًا لهذا التناقض يذهب سبينزوا الى القول:

"يمكن أن يتكون مجتمع انساني دون أدنى تعارض مع الحق الطبيعي، ويمكن به احترام كل عقد احترامًا تامًا. هذا الشرط هو أنه يجب على كل فرد أن يفوض الى المجتمع ما له من قدرة، بحيث يكون لهذا المجتمع الحق الطبيعي والمطلق على كل شيء أي السلطة المطلقة في إعطاء الأوامر والتي يتعين على كل فرد أن يطيعها أما بمحض اختياره، وأما خوفًا من العقاب الشديد. ويسمى نظام المجتمع الذي يتحقق على هذا النحو بالديمقراطية"[٣]

---

(١) الزاهيد مصطفى، "مشروعية الدولة وغايتها بين الفكر السياسي.. الكلاسيكي والحداثي"، *بحث منشور على موقع صحيفة الشرق الاوسط*، عبر الرابط المختصر: https://2u.pw/Xomrk، تاريخ الزيارة، ٢٠٢٥/٤/٣٠.

(٢) إسبينزوا، *رسالة في اللاهوت والسياسة*، ترجمة وتقديم، د. حسن حنفي، مراجعة د. فواد زكريا، الطبعة الثانية، (لبنان: دار التنوير للطباعة والنشر، ٢٠١٢)، ص٣٧٢.

(٣) المصدر نفسه.

وبعد ان يتم الخضوع المطلق.. سواء كان ذلك تحت ضغط الضرورة، أم طبقًا لمقتضيات العقل نفسه، الا إذا كنا أعداء للسلطة القائمة، وعملنا ضد العقل الذي يدعوننا الإبقاء على هذا التنظيم بكل قوانا فأننا نصبح ملزمين بأن ننفذ حرفيًا كل ما يأمر به الحاكم حتى لو كانت أوامره غاية في التناقض، وهذا ما يأمرنا به العقل لانه يعني اختيار اهون الشرين. لكن سبينزوا يستدرك ويقول: من النادر أن يعطي الحكام أوامر متناقضة للغاية، لأن فطنتهم وحرصهم على الاحتفاظ بالسلطة تجعلهم يهتمون الى اقصى حد بالسهر على المصالح العامة وتوجيه دفة الأمور جميعا وفقًا لأحكام العقل ويستشهد سبينزوا بمقولة للفيلسوف سنيكا: لم يستطع أحد أن يستمر في الحكم طويلًا عن طريق العنف.[١]

ثانياً: العنف والدولة الحديثة:

يتطور مفهوم العنف ويتوسع وتتباين الأراء بشأنه كلما تطورت فكرة الدولة وانتقلت من حال الى اخر وذلك بسبب تباين اراء الفلاسفة وتوجهاتهم الفكرية وبيئاتهم وواقعهم الاجتماعي.

فاذا عرفنا إن الدولة الحديثة "دولة ديمقراطية ونظامها موضوع تحت المراقبة الشعبية بوسيلتين هما: الاجراء الانتخابي البرلماني والنظام للامركزي. ومجموعة الإدارة تخضع من جهة الى حكومة مسؤولة امام جمعية عامة منتخبة او امام الشعب... والدولة الحديثة دولة حقيقية وتعني هذه العبارة ان تصرفات الحكومة تخضع لقواعد ثابتة واكيدة، مثلما تعني ان الافراد بستطيعون المطالبة باحترام هذه القواعد عن طريق اثارة حقوقهم امام قضاة مستقلين.[٢]هذا التطور في مفهوم الدولة تنظيرًا وواقعا صاحبه تطورًا وتغيرًا في مفهوم العنف الذي تمارسه الدولة فصار الحديث عن (العنف المشروع) أو (العنف المقنن) أو (العنف المؤسس) يقول رايت ميلز "إن كل سياسة هي كفاح من اجل السلطة، والشكل النهائي للسلطة هو العنف... وحكم الافراد للأفراد قائم على وسائل العنف الشرعي، أو المتذرع بكونه شرعي".[٣]

ويرى عالم الاجتماع الالماني ماكس فيبر "إن الدولة لها الحق في ممارسة العنف المادي فهي وحدها تمتلك هذا الحق وتحتكره إنه الوسيلة المميزة لها يقول فيبر: إن الدولة هي الجماعة الإنسانية التي تدعي، داخل أرض محددة (وبنجاح) حقها باحتكار العنف الطبيعي المشروع..

وأن لا تمنح التجمعات الأخرى أو الأشخاص الافراد الحق باستخدام العنف الطبيعي الا بقدر ما تسمح به الدولة بذلك، إذ إن الدولة وحدها مصدر (الحق) باستعمال العنف.[٤] "

(١) المصدر نفسه ٣٧٣.
(٢) محمد حيدر الدولة فلسفتها وتاريخها من الاغريق الى ما بعد الحداثة، مصدر سبق ذكره: ص ٩١.
(٣) الدكتور صادق الأسود، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠١.
(٤) ماكس فيبر، *العلم والسياسة بوصفها حرفة*، ترجمة جورج كتورة، مراجعة وتقديم رضوان السيد، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١١)، ط١، ص: ٢٦٤.

ولا يقصد فيبر بالقوة أو (العنف) الذي تستخدمه السلطة هو التعسف الذي يتجاوز القانون، إنما هو قوة محددة ومنضبطة توازن الارادات المختلفة في المجتمع، لسيادة الوضع الطبيعي لنشاط الافراد والقضاء على أي فوضى قد تحدث في المجتمع، وتكون هنالك تعاملات وتداولات تشرف عليها بشكل دائم، وتدخل فعليًا لتحريك دولاب الحياة اليومية من خلال القوانين والنظم التي تسنها. [١]

أما كارل ماركس (١٨٨٣ - ١٨١٨) (Karl Marx) فإنه قارن بين ظاهرة الدولة وظاهرة الملكية الخاصة، التي رأت ان الانسان حين كان في وضعه البدائي المشاع لم تكن ثمة دولة، ولم تكن ثمة حاجة الى دولة، ولكن بظهور الملكيات الخاصة، وبروز التناقض بين شكل الإنتاج وبين طريقة توزيع الإنتاج، وتنامي انانيات أصحاب الأملاك، ومحاولتهم استغلال أكبر قدر ممكن من طاقات الاخرين واحتكارها لصالحهم، بظهور هذا التناقض الطبقي، وضع اول حجر أساس للدولة من قبل الفئة المالكة، واستخدم جهاز الدولة هذا في اخضاع الاخرين والهيمنة عليهم ولهذا يقول انجلز : "إن الدولة القديمة كانت قبل شيء دولة مالكي العبيد لقمع العبيد، ثم دولة الاقطاعيين - هيأة النبلاء - لقمع الفلاحيين التابعين والاقنان" والخلاصة "إن الدولة حسب راي ماركس هي منظمة للسيطرة الطبقية ولاضطهاد طبقة على يد طبقة أخرى "[٢]

لكن ماركس أدخل في مرحلة متأخرة من حياته الفكرية مفهوم دكتاتورية البروليتاريا إلى فلسفته العلمية، يمكننا بسهولة أن نرى في مثل هذه الفكرة انهمامًا كبيرًا بأن يكون نظامه الفكري عمليًا، أي قابلًا لأن يتحقق. يمثل هذا المفهوم ضمانة محسوسة بأن العمل الذي تنفذه البروليتاريا، وهو في نظرها العنف الأخير والذي سيؤدي إلى قيامة الإنسان الجديد، الإنسان الأصيل المنتصر على العنف، سيكون عملًا ناجعًا فعالًا يصل الى مبتغاه.[٣] لكن ماركس بحسب جورج زيناتي، حين أدخل إلى نظامه دكتاتورية البروليتاريا، ادخل نقيضين لا يتعايشان، وما حصل على أرض الواقع هو أن الدكتاتورية ألغت البروليتاريا ، التي انسحبت سريعًا من المعركة واندثرت تاركة الدكتاتورية تستبيح جميع المحرمات. وبدلا من أن تخدم ما كانت قد جعلته مطلقها المؤقت، بدأت تستخدمه لتبرر كل ما لا يمكن تبريره من الفظاعات، وخير دليل على ذلك ما حدث في عمليات التطهير الستالينية التي بلغت حدًا غير مسبوق من الوحشية، كذلك حال الصين مع الثورة الثقافية المادية التي نشرت الرعب وقمعت كل ثقافة.[٤]

لكن أنطونيو غرامشي يميز بين الديكتاتورية والهيمنة وهو يعطي رؤية مغايرة لما يراه البعض في فهم أفكار ماركس مثل تلك التي فهمها جورج زيناتي، فالهيمنة بحسب

(١) ابن داود عبد النور، *المدخل الفلسفي للحداثة، تحليلية نظام تمظهر العقل الغربي*، الطبعة الأولى، (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٢)، ص: ٦٥

(٢) جورج بوليتزر، أصول الفلسفة الماركسية ٢٣٨ - ٢٣١.

(٣) جورج زيناتي، *الحرية والعنف*، سلسلة ترجمان، الطبعة الأولى، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى)، ص ١١١.

(٤) جورج زيناتي، الحرية والعنف، مصدر سبق ذكره، ص: ١١١.

غرامشي "هي شكل من شكال السيطرة المبنيّة على "الجمع بين القوة والقبول اللذان يتوازنان بأسلوب متفاوت، دون أن تتغلب القوة بشكل مفرط على القبول، بل تسعى لأن تبدو هذه القوة مُستندة على قبول الأغلبية" لذلك يجب تمييز الهيمنة عن الدكتاتورية وعن الاستبداد، والتي هي أنظمة يسود فيها الإكراه ويُطبَق تعسفيا بدون معايير تنظيمية. يتم تنظيم الهيمنة داخل المجتمع المدني، لكنها تشمل الدولة أيضاً: «فالدولة هي مجموع الأنشطة العملية والنظرية التي من خلالها لا تقوم الطبقة الحاكمة بتبرير هيمنتها والحفاظ عليها فقط، ولكنها تنجح في الحصول على الإجماع الفعلي من المحكومين" «بالتالي، فإن جوهر مفهوم الهيمنة يستند إلى فكرة القبول هذه، والمشاركة الواعية والطوعية للمحكومين في الهيمنة عليهم.[١]

وخلافا للرؤية الفيبرية والماركسية في موضوع عنف الدولة ترى الفياسوفة حنة ارندت (Hannah)

أن السلطة، خلافاً للقوّة وخلافاً للعنف، لا يمكن اعتبارها ذات دور فعال. إذ ليست السّلطة وسيلة تحقيق غايةٍ ما، ولكنَها الشَّرط الذي يُمكِّن النَاس من التفكير والفعل، بما في ذلك التفكير والفعل من حيث الوسائل والغايات، والحال كذلك، من حيث الفعاليّة. وضدّاً لمفعول الرؤيّة الفيبريّة، تحاجج أرندت بأنّه ينتج عن هذا الإطار النّظريّ والفلسفيّ المغاير عدم وجود حكومةٍ قائمة حصراً على وسائل العنف. وتستنتج أرندت من هذا على أنّ السلطة هي جوهر كلّ الحكومات، وليس العنف .[٢]

كما ان ارندت تحاجج بشأن على الحالة الطبيعة للسلوك الإنساني أذ تؤكد"أنّ العوامل المزعومة ل«الطبيعة» أو «البيولوجيا» هي عوامل خادعة ولا صلة لها بالأمر.

وبقدر ما تصفُ هذه النّظريّاتُ السّلوك الإنسانيَّ مع «البربريّ»، فإنّها نظريّات خاطئة تماماً.

فالغضب وما شابهه من عواطف، عبارةٌ عن ردود فعل عاطفيّة على الظُّلم والنِّفاق. إنّها ردود إنسائيّة بامتياز. أمّا السبب الثاني، فكون هذه العوامل عوامل لا سياسيّة بالأساس؛ ومن ثمّ فإنّ الروابط الإنسانيّة التي ترتكز إلى هذه العوامل هي روابط معادية للسياسة من حيث الجوهر.[٣] وعلى الرغم ان حنة ارندت ترفض شرعية السلطة القائمة على العنف فانه تعطي شرطين لاستخدمه هما "

اولاً، يمكن أن يكون مبرراً كردّ على ظلم مفرط. ثانياً، قد يكون مبرّراً بقدر ما يفتح هو نفسا الأفق للسياسة. ولا بدّ أن يُربَط كلا التبريران بمغزى العنف باعتباره امتلاكاً لضرب محدّد من الفعالية (effectiveness) ، وأيضاً كونه ملائماً في سياقاتٍ بعينها.

---

(١) مايكل بوراوي، "الهيمنة الثقافية: عندما يلتقي غرامشي ببورديو"، ترجمة خلود الزغير، دراسة منشورة على موقع الجمهورية، متاحة الرابط المختصر: https://2u.pw/hAUKFg8T تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٤/٣٠.

(٢) كيمبرلي هتشينجز، إليزابيث فريزر، "دراسة بعنوان حول السياسة والعنف: حنّة ارندت في مقابل فرائز فانون"، ترجمة: كريم محمد منشورة على موقع الجمهورية نت، عبر الرابط المختصر: https://2u.pw/nybLv، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/٠٤/٣٠.

(٣) كيمبرلي هتشينجز، إليزابيث فريزر مصدر سبق ذكره.

إنّ العنف يمكن أن يجعل الأشياء تحدث بالمعنى المباشر. ويكون أيضاً الردَ الأسْلم، على سبيل المثال، على فعل التضحية (victimization) بالأبرياء. وتحاجج أرندت بأنّ استخدام اللاعنف كتكتيك يتطلّب، كشرطٍ مسبق، أن يكون هناك بعضُ أفقٍ للسياسة بالفعل، ومن ثَم للسّلطة. فحملة غاندي، كما تشير أرندت، لم تكن لتكون فقالةً إلّا لأنّ غاندي قد تصادم مع نظام أكثر من كونه محض معادٍ للسياسة، مثل ألمانيا النّازيّة وروسيا الستالينيّة. وفي السّياقات الأخيرة قد يغدو العنف لا مندوحة عنه من أجل جعل السياسة أمراً ممكناً.(١)

وبالرّغم من ذلك، وبصرف النّظر عمّا إذا كان للعنف استخداماته وتبريراته فيما يخصّ السياسة، فإنّ النّقطة الحاسمة هي أنّ العنف يتحتّم ألّا يُقترَن بتاتاً بالسياسة نفسها.

فالسياسة مختلفة، مفاهيميّاً ونظريّاً، عن العنف الذي هو ، وفقاً لأرندت، حلٍّ قصير الأجل في أحسن الأحوال، وحلٌّ غير فعّال. إنّه كذلك في طبيعته، لأنّ المقدرة التنبؤيّة الممكنة الوحيدة بحوزتنا والتي تتعلّق بمنتجات العنف هي نتائجه المباشرة. فنحن نعلم أنّ الكارثة ستقضي على الخصم. وبخلاف ذلك، فإنّ مقدرتنا على استعمال العنف أداتيّاً هي مقدرة محدودة حتماً.(٢)

وبذلك هي ترى إن الفارق بين شعار السطة وشعار العنف يتجلى في ان السطة شعارها الجميع ضد الواحد" بينما العنف شعاره "الواحد ضد الجميع" وبذلك تقول "لا معنى لموقف من يرى تماهيًا بين السلطة مع تنظيم العنف إن لم يكن مؤسسًا على القول: الدولة تشكل إدارة قمع تمتلكه الطبقة المسيطرة كما يقول ماركس.(٣)

وتكمن خطورة توظيف العنف وإيجاد تماهي بينه وبين السطلة من خلال الآراء القائلة بأن العنف سلوك انساني اصيل وتوظيف هذه المقولة لصالح خطابات فلسفية وايديلوجية سياسية تمدح العنف وتبارك ممارسيه... ويصل الامر الى مداه الأقصى حين يُمتدح العنف بالحياة والحياة بالعنف... وإدخال ممارسة العنف في صلب الجسم السياسي ككل... ولا تجادل ارندت في أن العنف يفيد، لكنه يفيد بشكل لا تمييز فيه، بمعنى آنه صرخة تنادي بالإلتزام المعين تجاه قضايا معينة، لكنه لا يفهم ولا يحل إشكالاتها، وهنا تظهر خطورة التبشير والتبجيل العنيف من قبل أنبياء العنف للعنف، فهو غير مجدي تماماً بالنسبة إلى أهداف المدى الطويل أو التبديلات البنيوية. وأضف إلى هذا الخطر ما هو أشد منه خطورة، وهو أن العنف، وإن التزم بالتحرك الواعي ضمن إطار غير متطرف يطال أهداف المدى القصير، فإنه واقع على الدوام في حتمية تغلب الوسيلة على الغاية. (٤)

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) كيمبرلي هتشينجز، إليزابيث فريزر مصدر سبق ذكره.
(٣) مقال بعنوان، "في العنف "، حنة ارنت، مراجعة: عبدالله الغانم، منشور على موقع حكمة عبر الرابط المختصر https://2u.pw/4T8Mu تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥/٠٤/٣٠.
(٤) المصدر نفسه.

II. المبحث الثاني

النقد الفلسفي لعنف الدولة ومساءلة شرعيته

يثير استخدام الدولة للعنف دائمًا جدلاً فلسفيًا وأخلاقيًا حول مدى شرعيته وحدوده، إذ تتصارع رؤى المفكرين بين تبرير العنف كوسيلة لحفظ النظام وحماية الأمن العام، وبين نقده باعتباره انتهاكًا للحرية والعدالة. ويهدف هذا المبحث إلى دراسة النقد الفلسفي لممارسة الدولة للعنف، ومسائلة شرعيته من منظور أخلاقي وسياسي، مع تسليط الضوء على التوتر بين الحاجة إلى السيطرة والالتزام بمبادئ الشرعية والحقوق الفردية.

II.أ. المطلب الأول

المبررات الفلسفية للعنف ودفاع الدولة عن نفسها

رأينا سابقًا كيف ان عنف الدولة مر بمراحل عديدة كلما تطورت فكرة الدولة وتغيرت النظرة في أساس وجودها فهناك من يعد العنف أساس الدولة وجوهرها وهنا كمن يعده ضرورة لازمة للحفاظ على العقد الاجتماعي في أوقات الازمات وهناك من ينشد دولة بلا عنف وهناك من يعد هذا الامر حلمّ لا يمكن تحقيقه..

اولاً: الدولة والعنف عند التوسير وفوكو وعبد الله العروي:

"في كتابه الأيدلوجية والأدوات الأيدولوجية للدولة الذي صدر عام ١٩٧٠ يعتقد التوسير أن الدولة تقوم بصناعة الأمة من خلال طريقين أيديولجيين الأول: هو العنف الثقافي، ويشمل على الآداب والفنون والنشيد الوطني، والإعلام والازياء، إي كل عناصر الثقافة التي تطرحها الدولة في قنواتها ومؤسساتها (الاعلام، المدرسة، النقابات) حيث تقوم بصهر الناس المختلفين في أتون مجتمعي واحد. اما الطريق الثاني هو العنف العاري والذي يشمل السجن والجيش والمخابرات والجوانب العسكرية للسيطرة على المجتمع وترويض الخارجين على القانون." الاهتمام بجانب العنف العاري واهمال العنف الثقافي او العكس يصبح من المتعسر بناء دولة[١]. وبهذا الصدد يقول عبد الله العروي:

تكمن قوة أي دولة وتماسكها في قدرتها على تنظيم المجتمع والتوغل فيه ثقافيًا؛ لأن الدولة هي صاحبة السيادة والارادة السياسية.

فلا يمكن لأي وحدة أو كيان في الدولة ان يتمتع باي سلطة مستقلة ذاتيًا... فالكائنات الداخلية والبنى العضوية، مثل العشيرة والحرفيين والجماعات الدينية، تؤثر في القرار السياسي والتنظيم الاجتماعي إذا كان لها وجود مؤثر ، كما إنها تؤثر في ولاء الفرد للدولة

(١) لوي ألتوسير، "الأيدلوجية والأدوات الأيدولوجية للدولة"، الترجمة العربية :نُشرت ترجمة عربية في *مجلة "أدب ونقد"*، العدد ٢٤، أغسطس، (١٩٨٦): عن دار "حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي" في مصر، بترجمة أمينة رشيد وعايدة لطفي، ص: ١٤٤.

ولذلك تسعى الدولة الى تفكيك هذه البنى من اجل توجيه الولاء للدولة وتقوية قدرتها على التوغل ثقافيًا .[١]

فالدولة لم تعد متمركزة في السلطة السياسية الحاكمة وانما تغلغلت في كل خلايا المجتمع (سلطة منتشرة في الجسد الاجتماعي) الاعلام والمؤسسات الدينية والتربوية.. فالسلطة الحديثة بحسب ميشيل فوكو "لا يكون دورها القمع فقط فانها تمتاز بجانب إيجابي، جانب الإنتاج للواقع الحقيقي فهي تنتج مختلف عمليات التفريد للجسد الاجتماعي، ومنها انتاج الفرد والمعرفة.

حول الفرد ... وان مبرر وجودها ومشروعية بقاءها يقوم على انتاج خطاب علمي حول الفرد والمجتمع. ولذلك هو يدعو الى التوقف في وصف مفاعيل السلطة بمبادرات سلبية مثل ان السلطة تستعبد وتقمع وتراقب وتكبت وتجرد وتقنع وتخفي، في الواقع ان السلطة تنتج، تنتج الواقع الحقيقي، إنها تنتج مجالات من الموضوعات ومن طقسيات الحقيقة فالفرد والمعرفة التي يمكن ان نكونها عنه من فعل هذا الإنتاج.[٢]

وفي هذا الصدد يناقش فوكو ما يسميه وهم الانتقال من القوة الى قوة القانون لذلك

فهو يقول: منذ الثورة الفرنسية، تم تسخير فكرة استبدال الخطر الواقع على الملك، بالخطر الذي يقع على المجتمع، من خلال تنمية الشعور بأن الخطر على الملك من قبل افراد الرعية، هو خطر من مواطن على المجتمع بأكمله، لكونه اصبح مجرمًا اخل بالعقد الاجتماعي، وعليه فانه يفقد صفة المواطنة، مما يترتب عليه فقدان جميع حقوقه، لذلك فهو يؤكد على ان "حق العقاب قد انزاح من (دلالة) انتقام العاهل الى الدفاع عن المجتمع.[٣] وبذلك فان السلطة عند فوكو قوة قمع تعتمد على العنف في مواقع مختلفة، رغم نفيه أن تكون السلطة مساوية للعنف والاخضاع والهيمنة، فهو لايرى ان الدور الوحيد للدولة هو العنف، أي دور سلبي فقط، فهذا الدور يستخدم من قبل السلطة كحل تلجأ اليه بعض الأحيان، نلتمس ذلك من نصوصه المتوزعة على جسد كتابه فهو يقول: "إن القانون لا يمكنه الا يكون مسلحًا وسلاحه بامتياز هو الموت... فاجراء التعذيب من قبل السلطة بحسب فوكو يلعب وظيفة قانونية سياسية انه احتفال من اجل إعادة قرار السيادة بعد جرحها لحظة فمن غير الممكن اغفال عامل القوة أي ان سيادة قانون القوة متضمن داخل المنظومة الفكرية لنظرية قوة القانون، فلا بد من استخدام القوة او الإجراءات العقابية وان كان ذلك من خلال تطبيق الإجراءات القانونية الذي تدعيه السلطة السياسية التي تتبنى نظرية قوة القانون.[٤]

---

(١) عبد الله العروي، *مفهوم الحرية*، (المغرب: المركز الثقافي العربي، طبعه، ٢٠١٢)، ص٣٦ - ٣٧.
(٢) ميشيل فوكو، *المراقبة والمعاقبة*، ترجمة علي مقلد، مراجعة وتقديم مطاع صفدي، (بيروت: مركز الانماء القومي، ١٩٩٠)، ص ٢٠٤.
(٣) المصدر نفسه: ص ١٦٦.
(٤) المصدر نفسه، ص: ٨٢.

II.ب. المطلب الثاني

العنف ومشروعية الدولة عند عبد الاله بلقزيز ومقاييس قوتها.

يناقش هذا المطلب رؤية عبد الإله بلقزيز للعنف السياسي وعلاقته بشرعية الدولة، حيث يعتبر العنف أداة من أدوات السلطة التي تعكس قدرة الدولة على ممارسة السيطرة وتحقيق الأمن والاستقرار. ويركز بلقزيز على العلاقة بين مشروعية الدولة وقوة مؤسساتها، موضحًا أن الدولة لا تكتسب الشرعية فقط من خلال القوة المادية، بل أيضًا من خلال قدرتها على كسب رضا المواطنين وضمان التماسك الاجتماعي. ويتناول هذا المطلب مقاييس قوة الدولة، وعلاقتها بممارسة العنف السياسي بشكل مشروع، وأثرها في تعزيز أو تقويض شرعيتها واستقرارها الداخلي.

أولًا: **العنف ومشروعية الدولة عند عبد الاله بلقزيز:**

وفق رؤية فيبرية يتحدث عبد الاله بلقزيز في كتابه الدولة والمجتمع عن احتكار الدولة للعنف فهو يقول: على الدولة في كل الأحوال ان تحتكر العنف، ويستدرك بالقول: إن الفارق كبير بين احتكار الدولة العنف وبين ممارستها إياه من دون ضابط، وفي الإجابة على سؤال لماذا على الدولة ان تحتكر العنف يقول بلقزيز .. حين تحتكره تكون قد أنجزت واحدة من وظائفها ((الطبيعية)) وهي تنظيم المجال الاجتماعي وحفظ الامن الاجتماعي وتجنب الصراعات الاجتماعية احتمالات المواجهة بين ذوي المصالح المختلفة والأيديولوجيات المتباينة.[١]

أما حين تمارسه وخاصة بغير ضابط شرعي، فهي تغامر بتعريض شرعيتها للتصدع، ومعها الاستقرار والامن والسلم المدني للانهيار. ويهذب بلقزيز الى القول: إن كل الايديلوجيات السياسية التي دعت الى العنف السياسي، وسيلة للتغيير مثل الماركسية (العنف الثوري) و (الإسلامية الجهادية) انما انطلقت من فرضية فقدان الدولة لشرعيتها .[٢]

ويتساءل بلقزيز هل يمكن افتراض وجود دولة لا تمارس العنف أو لا مكان للعنف فيها، ليجيب: ان هذا الافتراض ضربٌ من الطوبى أو الخيال السياسي الجامح والمنفلت من عقال الواقع إنه تصور فوضوي لدولة غير ممكنة الكينونة، وهو فوضوي لأنه بالذات يتعارض مع فكرة الدولة، أي مع فكرة وجود كيان فوقي لا يقبل الكينونة الا من حيث يراده معناه القوة والنظام.[٣]

---

(١) عبد الاله بقزيز، *الدولة والمجتمع، جدليات التوحد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر*، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، ٢٠٠٨)، ص:٦٨.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) المصدر نفسه ٣٩.

إن افتراض دولة بلا عنف تساوي افتراض اللا دولة عند بلقزيز الفراغ التنظيمي السياسي... اذ انه يرى ان ظاهرة العنف لا تنتهي بغياب الدولة بمقدار ما تنتقل من حيز الدولة الى حيز المجتمع فتأخذ شكل عنف اهلي بين الجماعات الاجتماعية المختلفة.

وهذا العنف الذي يقصده بلقزيز لا يعني القمع والتسلط فهو يقول: إن العنف الذي نقصده وتقصده دراسات الدولة في الفكر السياسي والاجتماعي الحديث، يمتلك اخلاقياته الإنسانية

والاجتماعية التي تبرره وتجعل منه عنفًا مشروعًا وشرعيًا ... فهو ليس اكثر من فرض الإرادة الجماعية للشعب أو الامة إنه بهذا المعنى ليس حقًا خاصًا بفئة تمتلك حق التصرف فيه وامتلاكه، وانما هو حق عام يمارسه المجتمع لحفظ امنه من خلال الدولة ومؤسساتها التي تمثله وهو حق لا يمارسه الا عند الاقتضاء أو عند الضرورة وليس ملازمًا للسياسة والسلطة في مجراها ومرساها، وفي الإجابة سؤال لماذا على الدولة ان تحتكر العنف يقول بلقزيز ان هذا الاحتكار يجعل من العنف مشروعًا بمعنيين، الأول: إنه يخضع للقانون المعبر عن الإرادة الجماعية ويتقيد باحكامه فلا يحييد عنها. ثانيًا انه عنف مصروف لحماية تلك الإرادة من العدوان عليها لأغراض او لمصالح خاصة غير عمومية، ان الدولة لا تحتكر العنف فقط في نظر علم السياسة المعاصرة بل ان عليها ان تحتكر العنف.... وان تمنع غيرها من مشاركتها احتكاره واستعماله... منطق الدولة اذن أن تقوم هي بمصادرة العنف من الجماعات الاجتماعية المختلفة واحتكاره لأن استعماله من قبل الجماعات تلك لا يُزاحم الدولة في واحدة من اهم وظائفها فحسب بل يأتي على وجودها من الأساس.[١]

ويؤكد عبد الاله بقزيز الى أنَّ احتكار الدولة للعنف ليس يعني حكما - استعمالها إياه. بل في الوسعُ القول إن حيازتها ذلك العنف وحيازتها ادواته، تمثل أفضل وسيلة لعدم الاضطرار الى ممارسته، ذلك انه كلما امتلكت الدولة أدوات القوة، امتلكت تبعًا لذلك سلطة الردع، أي القدرة على اجبار الناس على الخضوع للقانون، وبالتالي عدم دفعها الى اللجوء الى العنف.

ويفرق بلقزيز بين احتكار القوة والعنف وبين ممارسة القهر، فحين تحتكر الدولة العنف تتصرف كدولة مجردة تمثل المجموع الاجتماعي والحق العام، أما حين تمارس القهر فلا تتحول فقط الى دولة تسلطية، بل الى سلطة في يد فريق من المجتمع ضد اخر فتتخلى عن كونها دولة.[٢]

وبالحديث عن شرعية الدولة يشير بلقزيز الى ان الدولة لا تتحصل شرعيتها من خلال علاقات السيطرة (domination) وإنما ايضًا واساسًا من خلال علاقة الهيمنة (hegemony). بعبارة

(١) عبد الاله بلقزيز، المصدر نفسه ٤٢ - ٤١ – ٤٠.
(٢) المصدر نفسه ص: ٦٩.

أخرى إن استعمال أدوات السيطرة، وهي أدوات القمع المادي، قد تفيد الدولة في اجبار المجتمع على التسليم بسلطانها السياسي، لكنها لا تمتلك إقناع ذلك المجتمع بشرعية ذلك السلطان لان تسليم الناس به ليس محصلة اقتناع ورضاً وإنما نتيجة اخضاع وقهر . وعليه فأن استراتيجية السيطرة تصطدم بحاجز الممانعة النفسية الجمعية ضد الاعتراف بشرعية ذلك الاخضاع المادي.. وهنا بحسب بلقزيز يأتي دور الايدلوجيا التي تحاكي العقل الجمعي وهنا يستخدمها بلقزيز كاداة ادماج وليس هيمنة كما ذهب الى ذلك ماركس، فمن وظائف خلق الأرضية الخصبة للشرعية عن طريق تحقيق الانتقال الضروري لتلك الشرعية من استراتيجية الاخضاع الى استراتيجية الاقناع.(١)

ثانيًا: مقاييس قوة الدولة:

يذهب بلقزيز الى معيار الدولة الديمقراطية الحديثة في مقياس قوة الدولة فهو يعتقد إن لجوء السلطة الى ممارسة القهر السياسي ليس تعبيرًا عن القوة أو عن فائض في القوة لديها كما قد يظن واذما بالعكس هو تعبير عن مقدار ما تعانيه من عجز في القوة وهذا معناه من وجه اخر أن معيار قوة الدولة ليس ماديًا فحسب وفي جميع الأحوال... الا اذا عنى الوجه المادي من القوة ما ليس ذا صلة بالعنف وأدوات العنف مثل القوة الاقتصادية والخدمية والرعائية، وما في معناها من السجايا التي تكون بها الدولة قوية في اعين مواطنيها وجديرة باحترامهم وولائهم لها. بل ان معيار القوة شامل سائر العناصر التي تكون بها شوكة الدولة وهيبتها ومهابتها إذ القوة هنا هي مجموع القدرات الشرعية التي تمتلكا الدولة ويسلم لها المجتمع بما فيها العنف الشرعي، وقد تكون جوانبها المادية هي الأقل أهمية أن كان معناها ينحصر معناها في نطاق ما هو أمني. بل اذنا لا نزيد ولا نغالي حين نذهب الى القول إن القوة الحقيقية للدولة هي القوة غير المادية، هي قوتها الأخلاقية وقوتها الانجازية وهي هي التي تحقق بها الدولة الاستقرار السياسي والامن الاجتماعي وتضمُنهُما.(٢)

II.ج. المطلب الثالث

العنف ودولة الحق والقانون

يطرح هذا المطلب العلاقة المعقدة بين العنف ودولة الحق والقانون، حيث تبرز دولة الحق والقانون كنموذج يسعى لضمان سيادة القانون وحماية الحقوق الفردية، في حين يبقى العنف أداة محتملة في يد الدولة لممارسة السلطة. يسعى البحث في هذا المطلب إلى دراسة رؤية جاكلين روز حول الدولة القانونية، مع تحليل النقد الموجه لهذا النموذج، وما يثيره من تساؤلات حول حدود استخدام العنف، وشرعية الدولة، وفعاليتها في حماية الحقوق والحريات ضمن الإطار القانوني الحديث.

(١) عبد الاله بلقزيز، مصدر سبق ذكره، ٤٤.
(٢) عبد الاله بقزيز، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩.

اولاً: فكرة دولة الحق والقانون لجاكلين روز

للباحثة الفرنسية جاكلين روز (j. Russ) رأي مغاير عما كل ما سبق بخصوص العنف واستخدامه وكونه أساس وجوهر الدولة بحسب القراءات التي مرت بنا، ففي كتابها ((نظريات السلطة)) تعرف روز دولة الحق والقانون: بأنها دولة يوجد فيها قانونٌ وحقٌ يرتبطان باحترام الشخص. فهي عبارة عن إطار قانوني يضمن الحريات الفردية ويدافع عن الكرامة الإنسانية ضد كل اشكال العنف والاستبداد. وترتسم دولة الحق والقانون عبر ثلاثة أوجه هي[١]:

القانون الضامن الحريات الافراد وتقسم الى حريات عامة وفردية. . الحق الضامن لاحترام الشخص الإنساني، المواطن. لان من شروط دولة الحق والقانون هو صيانة كرامة الإنسان، فكل اشكال العنف والتعذيب الجسدي تتنافى مع معايير دولة الحق والقانون فحينما يرتكب الانسان مخالفة يجب ان يقدم الى محاكمة عادلة تضمن له حقوقه كمواطن وكرامته كانسان وتتيح له ايضًا الدفاع عن نفسه.

فصل السلطات الذي يسمح بمتفصل القوى التشريعية والتنفيذية والقضائية. بحسب تقسيمات مونتسكيو في روح القوانين، فاذا ارتكب الانسان مخالفة يجب ان يقدم للقضاء وليس من حق السلطة التنفيذية ان تتدخل في ذلك، كأن تمارس التعذيب الجسدي وتنتزع الاعترافات بالقوة وتخضعه لكل اشكال الإهانة.

وهذه المقتضيات هي التي تسمح بمواجهة الدولة الكليانية والبوليسية التي تستبيح فيها السلطات الحكومية والإدارية كل شيء. كما تسمح بتعزيز السلطة المضادة المتمثلة في أحزاب المعارضة والنقابات وهيئات المجتمع المدني ومقاومة السلطة المركزية المدافعة عن الراي الوحيد. وهذا هو شرط إقرار سيادة الشعب وضمان حقوقه ومواطنته الحقه. فأذن الدولة قائمة على القانون وليس العنف.

باعتبارها صيغة قانونية قائمة على القانون والحق الخاضعين لمبدأ احترام الشخص، باعتباره وازعا لضمان الحريات ومراعاة الكرامة الإنسانية؛ والعمل تبعا لذلك على تجنب ومناهضة كل ما من شأنه أن يخل بهذا المبدأ من ظلم وطغيان وتعسف وعنف وغيرها.

فالدولة لا تقوم فقط على العنف المشروع، كما يرى فيبر ، بل تقوم كذلك على فكرة الحق؛ ولتفادي التجاوزات الممكن حصولها إثر التمسك بهذا الحق، يلزم كذلك وضع حدود ممكنة تشكل الضامن الأسامي لحياة الفرد والجماعة من كل شطط في ممارسة السلطة واستغلالها.

ولكي تتمكن الدولة من ممارسة **(معقلنة)** للسلطة لا يجب أن يكون الأساس الذي تقوم عليه، حسب جاكلين روس، هو القانون فحسب، فالسلطة ليس انفعال وغضب فهي يجب ان لا

(١) محمود حيدر، الدولة فلسفتها تاريخها.... مصدر سبق ذكره، ص: ١٠٩ - ١١٠.

تمارسها بمنطق العصابات او منطق العشائر تبحث عن الانتقام ويجب ايضًا بحسب روز أن تقوم على الحق وفصل السلطات؛ لأن هذه المرتكزات الثلاثة هي التي تضمن احترام الأشخاص وحمايتهم واحترام حرياتهم وكرامتهم ومصالحهم المشتركة.

وباختصار شديد فان الي يفهم من تنظيرات جاكلين روز ان دولة الحق والقانون هي الدولة التي تؤمن بحقوق الانسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي وتحاول ان تجسد القيم الإنسانية في سياستها وقوانينها وممارساتها، فأي شكل من اشكال العنف والتعذيب الجسدي او الإهانة يعتبر شططًا في استعمال السلطة، فالدولة هي قدوة وهي عامل ادماج وتربية وإصلاح وليس انتقام.

ثانياً: نقد فكرة دولة الحق والقانون:

في كتابه الحرية والعنف يتساءل جورج زيناتي هل الحل في القضاء على العنف يتمثل في وجود دولة الحق والقانون التي تميز بين الجائز وغير الجائز، بين ما يتماشى ولا يتماشى، "غير ان نظرة نقدية، الى قوانين بعض الدول المختلفة تبين لنا الفرق الشاسع بين المفاهيم التي تتضمنها قوانين العقوبات في هذه الدول" ويعطي زينتاني مثالًا في الولايات المتحدة الأمريكي"

كي نعرف ان ما هو مباح في ولاية معينة محرم في ولاية أخرى، وهذا يعني ان مفهوم الخير والشر يتبدل ليس من دولة الى أخرى بل في داخل الدولة نفسها، بل احيانًا داخل أي جماعة إنسانية... وبناء على ذلك يؤكد زينتاني "عن العنف هو الشر الادهى والأكبر وأنه لا يزال عملة رائجة، ونحن نعتقد ان الإنسان فطر على الخير وأننا جميعًا قادرون أن نتجنب اللجوء إلى العنف لكن لابد من معرفة أسبابه العميقة على مستوى البشرية كلها وهذا امر يحتاج الى نفس طويل.[١]

ويرى زيناتي في موضع اخر من الكتاب إن سن القوانين لا يشكلان في أحسن الأحوال الا الحل المؤقت الذي لا يعالج جذور العنف، هذا مع العلم ان البشرية لم تصل الى مفهوم موحد الخير بل اكتفت بالعموميات في هذا الشأن، فأننا نعلم ان سن القوانين التي يقوم بها في اغلب الأحيان المنتصر الذي يراعي مصلحته اولًا، وقد كانت القوانين التي فرضت على المانيا المهزومة في الحرب العالمية الأولى من اهم أسباب الحرب العالمية الثانية. والحل برأي زيناتي يتمثل في "العمل الدؤوب لاجتثاث العنف من جذوره"

فالديمقراطية في نظر زيناتي، هي تراكم حضاري، وهي ليست مجرد استنباط، على كل مجتمع أن يخترعها دومًا من واقعه المتجدد.

(١) جورج زيناتي، *الحرية والعنف*، سلسلة ترجمان، الطبعة الأولى، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٨)، ص ١١٦.

إن المؤسسات السياسية والمدنية والتراكم مع مرور الزمن هي الأساس الذي من دونه ليس هناك من ديمقراطية، أما دولة القانون فهي أشبه بشعار انتخابي لأن وجود القانون لم يمنع يوما اي مستبد من ممارسة استبداده، كذلك القول بالدولة المدنية هو ايضًا شعار جذاب لكنه ليس الأساس؛ ففي انكلترا، رائدة الديمقراطية في العصر الحديث، الملك هو رأس الكنيسة الأنغليكانية.

إن تاريخ شعب، ماضيه، وما جمعه من تجربته المرة ومعاناته في ثقافته العلمية والاجتماعية ونصاله المتواصل من أجل حقوقه، هي التي تشكل رصيده الثقافي السياسي لمراقبة الدولة وحكامها، ومنعه من أن يتحول إلى مستبد" [١].

الخاتمة والاستنتاجات

يكشف تتبع تطور مفهوم العنف السياسي من عصر النهضة إلى الحداثة عن تحولات جوهرية في الفهم الفلسفي والسياسي للعنف بوصفه أداةً للسلطة، ووسيلةً لإنتاج النظام أو تغييره. فعند مفكرين مثل ميكافيلي، يُنظر إلى العنف على أنه ضرورة سياسية، تفرضها الحاجة إلى حفظ الدولة وتحصينها من الفوضى والاضطراب، حيث تتقدم الواقعية السياسية على الأخلاق التقليدية، ويُمنح الحاكم الحق في استخدام العنف كوسيلة مشروعة للبقاء في الحكم وتحقيق الاستقرار.

ومع تقدم الفكر الحداثي، وخاصة مع ظهور نظريات العقد الاجتماعي، بدأ العنف يفقد مشروعيته بوصفه أداة فردية أو تعسفية، وبدأت السلطة السياسية تُساءل في مشروعيتها من خلال مفاهيم جديدة مثل الشرعية، والموافقة العامة، وحقوق الإنسان .ومع ذلك، لم يختفِ العنف، بل أعيدت صياغته داخل مؤسسات الدولة الحديثة، واتخذ أشكالًا أكثر بنيوية وتنظيمًا، كما يتضح في أعمال ميشيل فوكو وجاكلين روز، حيث يتحول العنف إلى ممارسة عقلانية ضمن الأجهزة الأمنية، القانونية، والإيديولوجية التي تدّعي الحياد والوظيفية.

من خلال هذا المسار التاريخي-الفلسفي، يمكننا استخلاص جملة من الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

١- العنف السياسي ليس ثابتًا في جوهره، بل هو مفهوم متحول يتغير بتغير بنية الدولة والفكر الفلسفي المهيمن.
٢- الحداثة لم تُلغِ العنف بل عقلنته، إذ أصبح مُمأسسًا ومُقنّنًا في إطار الدولة الحديثة، وغالبًا ما يُمارَس باسم القانون والنظام.
٣- الانتقال من العنف الصريح إلى العنف الرمزي أو المؤسسي يعكس تحولًا في أدوات السيطرة، لكنه لا يقل خطورة عن العنف الكلاسيكي.

(١) جورج زيناتي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٢.

٤- الدولة الحديثة تحتكر العنف لا لتنهيه، بل لتعيد إنتاجه تحت مظلة الشرعية، ما يفرض مساءلة فلسفية وأخلاقية مستمرة حول مصادر تلك الشرعية وأشكال ممارستها.
٥- العنف السياسي المعاصر يُدار بأدوات معرفية وأيديولوجية، مما يجعل تحليله يتطلب أدوات متعددة من الفلسفة، وعلم الاجتماع، والنظرية النقدية.

وبناءً عليه، فإن فهم فلسفة العنف السياسي يقتضي الابتعاد عن التوصيفات السطحية، والاقتراب من تحليله بوصفه ظاهرة تاريخية متجذرة، تتقاطع فيها السياسة مع السلطة والمعرفة، ما يستدعي استمرار البحث والتفكيك.

ثانياً: المقترحات:

١. **إعادة النظر في مفهوم الشرعية السياسية**: يوصى بمراجعة الأسس الفلسفية التي تُبنى عليها شرعية ممارسة العنف في الدولة الحديثة، ومساءلة مدى توافقها مع مبادئ العدالة وحقوق الإنسان، خاصة في السياقات التي تُستخدم فيها أدوات العنف لتبرير الهيمنة.
٢. **دراسة العنف المؤسسي غير المرئي**: يوصى بتوسيع الدراسات حول العنف الرمزي والبنيوي الذي تمارسه الدولة عبر التعليم، الإعلام، والاقتصاد، خاصةً في ضوء أفكار فوكو وبورديو، لفهم كيف يُعاد إنتاج السلطة والعنف بطرق "ناعمة" ومُقنّنة.
٣. **الانفتاح على مقاربات متعددة التخصصات**: ينصح بأن تعتمد الدراسات المستقبلية مقاربات تجمع بين الفلسفة، علم النفس السياسي، علم الاجتماع، والتحليل الخطابي، لفهم العنف السياسي كظاهرة مركّبة تتجاوز التحليل القانوني أو السياسي البحت.
٤. **تحليل العنف في سياق الدولة ما بعد الكولونيالية**: ينبغي توسيع نطاق البحث ليشمل دراسة العنف السياسي في الدول التي نشأت بعد الاستعمار، حيث تتداخل بقايا العنف الاستعماري مع عنف الدولة الحديثة، في سياقات تحمل خصوصيات ثقافية وتاريخية معقدة.
٥. **التركيز على الجندر والعنف السياسي**: توصى الأبحاث المستقبلية باستكشاف كيف يتقاطع العنف السياسي مع النوع الاجتماعي (الجندر)، خاصةً في أعمال مفكرات مثل جاكلين روز، لفهم كيف تُمارس السلطة والعنف على الأجساد "المُهمَّشة" في المجتمعات.
٦. **تأصيل فلسفي عربي لمفهوم العنف السياسي**: يُقترح تعزيز الجهود الفكرية العربية في تقديم تأصيل نظري خاص بالعنف السياسي في العالم العربي، في ضوء الأزمات المعاصرة، والانقلابات، والثورات، وانهيار مفهوم الدولة في بعض السياقات.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب العربية:

١- ابن داود عبد النور، *المدخل الفلسفي للحداثة، تحليلية نظام تمظهر العقل الغربي*، الطبعة الأولى، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٢.

٢- صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي اسسه وابعاده، دار الحكمة للطباعة والنشر، العراق ١٩٩١.

٣- عبد الله العروي، *مفهوم الحرية*، المغرب: المركز الثقافي العربي، ط٢٠١٢ ،٥.

٤- عبد الاله بقزيز ، *الدولة والمجتمع، جدليات التوحد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر*، بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠٠٨.

٥- محمد حيدر، *الدولة فلسفتها وتاريخها من الاغريق الى ما بعد الحداثة*، الطبعة الأولى، العراق: دار الكفيل، ٢٠١٨.

٦- إسبينزوا، *رسالة في اللاهوت والسياسة*، ترجمة وتقديم، د. حسن حنفي، مراجعة د. فؤاد زكريا ، الطبعة الثانية، لبنان: دار التنوير للطباعة والنشر، ٢٠١٢.

٧- جورج بوليتزر، أصول الفلسفة الماركسية، تعريب، شعبان بركات، صيدا – بيروت: منشورات المكتبة العصرية.

٨- جورج زيناتي، *الحرية والعنف*، سلسلة ترجمان، الطبعة الأولى، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى ، ٢٠١٨.

٩- سيمغوند فرويد - ألبرت أنشتاين، *لماذا الحرب*، تقديم وتحرير، نادر كاظم، ترجمة: جهاد الشبيني، الطبعة الثانية، الكويت: منشورا تكوين، ٢٠١٩.

١٠-ماكس فيبر، *العلم والسياسة بوصفها حرفة*، ترجمة جورج كتورة، مراجعة وتقديم رضوان السيد، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١١.

١١-محمود حيدر، *الدولة المستباحة: من نهاية التاريخ الى بداية الجغرافيا*، شركة رياض الريس للكتب والنشر .

١٢-ميشيل فوكو، *المراقبة والمعاقبة، ترجمة علي مقلد*، مراجعة وتقديم مطاع صفدي، بيروت: مركز الانماء القومي، ١٩٩٠.

ثانياً: المجلات:

١- مطاع صفدي، "دولة السلطة، دولة الجماعة"، *مجلة الفكر العربي المعاصر*، العدد ٢٤ ، شباط (فبراير)، (١٩٨٣).

ثالثاً: الانترنت:

١- مشروعية الدولة وغاياتها : مقال منشور على الرابط:

-https://books.philoclub.net/2019/02/blog

post_23.html?showComment=1582924193685

٢- دراسة بعنوان، حول السياسة والعنف: حنة أرندت في مقابل فرانز فانون، منشورة على

https://www.aljumhuriya.net/ar/35087 ،موقع الجمهورية نت

٣- مقال بعنوان، في العنف - حنة أرنت / مراجعة: عبدالله الغائم، منشور على الموقع

-https:/hekmah.org/%D9%81%D9%8A

- D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%86%D9%81%

D8%B9%D8%A8%D8%AF%D8%A7%D9%84%D9%84 %D9%8%

D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%A7%D9%86%D9%85%-٧]

٤- مايكل بوراوي، لهيمنة الثقافية: عندما يلتقي غرامشي ببورديو، ترجمة خلود الزغير، دراسة منشورة على موقع الجمهورية، متاحة على الرابط،

https://www.allumhuriya.net/ar/content/%D8%A7%D9%84%D9%87%
-D9%8A%D9%85%D9%86%D8%A9

%
D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D9%8A
.%D8%A9

D8%B9%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%A7-%
-%D9%8A%D9%84%D8%AA%D9%82%D9%8A

D8%BA%08%B1%D8%A7%D9%85%D8%B4%D9%8A-%
%D8%A8%D8%A8%D9%88%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D9%8
8